الدكتور صدام حسين التميمي

دور البترول في تغيير المجتمع العراقي

نظراً لما تتمتع به دراسة الآثار المجتمعية للبترول هذه من مكانة هامة في الدراسات الجغرافية لاتقل أهمية عن النشاط الاقتصادي للبترول ذاته ، فان الدراسة التالية(١) ستتناول تحليل العلاقات المكانية بين البترول والمجتمع العراقي من خلال النقاط التالية :

١. البترول كعامل تغيير في المجتمع العراقي .
٢. دراسة مقارنة لحالة العراق قبل انتاج البترول وبعده ،(الدخل، النشاط الصناعي والكهرباء ، نظام المواصلات ،التعليم ،الخدمات الاخرى) :
٣. تطور التركيب الاجتماعي لسكان العراق (١٩٠٥ — ١٩٧٠) :

أولاً : — البترول كعامل تغيير في طبيعة المجتمع العراقي :

تخضع صناعة البترول في عملياتها المختلفة لأساليب فنية واقتصادية متطورة وحديثة لذا فانها تعتبر مصدراً هاماً لخلق وتنمية الانكار الاجتماعية العصرية وتقدمها وهذه المزية لصناعة البترول لا تقل أهمية عن البترول ذاته.وهذا يعني أن البترول هو عامل مهم في تغيير تركيب المجتمعات المختلفة ، بحكم طبيعة ظروف استغلاله وارتفاع دخله . أما اداة هذا التغيير فهي : الشركات المستغلة أولاً ، وعائدات حكومات دول الانتاج ثانياً لذا يمكن أن تكون شركات البترول الاجنبية بمثابة نوى رئيسية للاشعاع العلمي والفكري في مناطق نفوذها ، غير أن دورها هذاليس بالامر المطلق في كافة مناطق انتاج العالم من البترول . إذ يتباين من قطر إلى آخر ،وهو يخضع لمتغيرات عديدة أهمها طبيعة الشركات المستغلة وأهدافها أولاً ، وعلاقاتها مع حكومات وشعوب مناطق امتيازها ثانياً . فشركات البترول عموما لا تهدف إلى أحداث تغييرات شاملة في بيئات مناطق امتيازها المختلفة ، وانما تقصر ذلك على مناطق الانتاج الفعلي في تلك البيئات بقدر ما يخدم هذا التغيير عمليات الانتاج ، بحجة أنها غير ملزمة في بنود امتيازاتها . (٢ ، ٣)

---

(١) بحث مستل عن رسالة الدكتوراه .

Finnie, D. H. "Desert Enterprise (the Middle East oil in its Local Environment " Cambridge,.Mass.)., 1958 pp. 67.70 and pp. 154 - 155 .

Bader, A. Y. and: "Manpower and oil in Arab" .

Siksek, S. Q. Countries, Economic Research Institute American University, Beirut (N. D.) pp. 78- 103 .

وهذا ينطبق بدرجة كبيرة على سلوك شركة نفط العراق و الشركات العاملة معها في العراق مقارنة بما قدمته شركة البترول الانكلوايرانية في ايران (١) والشركة العربية الامريكية (ARAMCO) العاملة في المملكة العربية السعودية (٢)

وإذا اتخذت هذه الشركات سياسة الاكتفاء الذاتي في انجاز عملياتها المختلفة ، لاسيما قبل تطبيق اتفاقية مناصفة الارباح عام ١٩٥٢ . وقد أصبحت مؤسسات هذه الشركات أشبه ماتكون «بجزر صناعية» منعزلة عن المحيط الذي تعيش فيه . فكانت تعمد إلى تغطية احتياجاتها المختلفة بالاستيراد من دولها مباشرة ، خاصة خلال ثلاثينات واربعينات هذا القرن . غير أن سياستها هذه تغيرت في مطلع الخمسينات حيث شرعت بتلبية متطلباتها من السوق المحلية الوطنية مباشرة . أو عن طريق المتعهدين الوطنيين ، فكانت عاملاً مهماً في نمو بعض الصناعات الوطنية : كصناعة الاسمنت وتنشيط التجارة المحلية ، اضافة إلى مد بعض خطوط المواصلات وتطويرها ، لاسيما السكك الحديدية ، كما سنرى فيما بعد . ومع ذلك ، فقد ظلت للشركات مساكنها الخاصة ومحطات توليد الكهرباء وتوفير المياه الصالحة للشرب ، ومراكز الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والاعلامية والترفيهية المختلفة ، متناثرة في مناطق الانتاج المختلفة : في كركوك والموصل والبصرة اضافة إلى بغداد ومدن المحطات وموانيء التصدير داخل العراق وخارجه .

ويمكن حصر الشركات المباشرة هذا ، في المجالات التالية : السكن والتدريب والخدمات الصحية والاجتماعية والترفيهية ، وضمن حدود مناطق الانتاج فقط . ويجب الاشارة هنا إلى أن الشركات لا تهدف في تقديم تلك الخدمات إلا للعمال المهرة من الاجانب فهي تعمد إلى خلق بيئات محلية لهم تشابه بيئاتهم الاصلية في كافة مظاهرها الحضارية المتقدمة .

---

(١)

Hamilton, C. W. : "Americans and Oil in the Middle East ," Gulf Publishing Company Houston, Texas 1962, p. 103 .

(٢) لمعرفة التفاصيل عن المملكة العربية السعودية انظر جورج لونزوسكي : البترول والدولة في الشرق الأوسط / ص ٢٥٦ — ٢٥٨ .

وهي لذلك تجد نفسها مضطرة بحكم متطلبات العمل وظروفه البيئية الوطنية ، ان تقدم بعضاً من تلك الخدمات إلى العمال المحليين ، ولكن في نطاق اضيق بكثير ، ويؤكد ذلك ان كافة مراكز الخدمات اعلاه مصنفة إلى درجات طبقاً لمؤهلات منتسبيها ، واذا ما تذكرنا ان نسبة الاجانب كانت هي الغالبة (العمل الماهر) خلال سنوات الاستغلال الاولي فان ذلك يفسر لنا لماذا عمدت الشركات إلى تقليص نطاق خدماتها هذه ، خاصة بعد عام ١٩٥٨ كما سنرى .

السكن : كانت عمليات الاسكان تتمثل في اقامة معسكرات خاصة في جوار حقول الانتاج ، تؤمن فيها ضرورات الحياة والأمن ، ولم يكن هناك ما يدعوا للقيام بتنظيم خدمات النقل . إضافة إلى بناء دور خاصة للموظفين والمواطنين في ضاحية عرافة بمدينة كركوك وضاحية الماكينا في مدينة البصرة ، وفي عين زالة بمنطقة الموصل . وقد بلغ عددها جميعاً ٣٥٩ داراً . اعطي معظمها للموظفين المسيحيين « الآثوريين » لاسيما في منطقة عرافة والتي اضحت اشبه ما يكون بقرية مسيحية عصرية نموذجية ، مما جعل الموظفين المسلمين يؤثرون البقاء في باقي اطراف المدينة وسط اهاليهم ، إضافة إلى دور اخرى اقيمت في محطات الضخ كما سنرى .

غير ان الاحداث البترولية عام ١٩٥١ ، في منطقة الشرق الاوسط وغيرها ، والتي تمخضت عنها اتفاقية عام ١٩٥٢ ، جاءت لتحدث تغييراً هاماً في هذه الصور فقد الزمت الشركات في تهيئة مساكن خاصة لعمالها كافة ، وتطمين وسائل نقلهم إلى مراكز العمل فشرع قانون تمليك المساكن لعمال البترول كافة ، تتولى الحكومة فيه مهمة الاشراف عليه ، وقد بدأ العمل فيه عام ١٩٥٢ ،وقد استطاع هذا المشروع ان يؤمن إلى نهاية عام ١٩٧١ ، نحو ٣٩٢٨ داراً منها ٢٧٣٧ داراً في منطقة كركوك ، و٧٩٢ داراً في البصرة و١٠٧ داراً في الموصل ، و٢٩٢ داراً في بغداد (١) انشيء منها ٣٢٩٣ داراً خلال الفترة من (١٩٦١/٥٢) ، أي حوالي ٨٤٪ من اجماليها . وهذا يرجع إلى سياسة الشركات في تقليص عمليات نشاطها المختلفة ولا سيما بعد تشريع القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ويؤكد ذلك انخفاض المصروفات السنوية لانشاء درر السكن هذه إلى نحو ٥,٠٠٠ ديناراً فقط عام ١٩٦٩ ، مقابل ٣٥٦,٣٠٠ وكذلك ٣٣٥,٩٠٠ دينار ، خلال عامي ١٩٦٠/٥٧ على التوالي ، كما يظهرها الجدول رقم (١) .

(١) Iraq, Basrah and Mosul Petroleum Companies. Review for 1970 and 1971.

جدول رقم (١)

المصروفات السنوية للشركات على انشاء دور السكن للسنوات ٥٧ / ١٩٦٩ ، (١)
بالاف الدنانير

السنة	المبلغ المصروف بالاف الدنانير	السنة	المبلغ المصروف بالاف الدنانير	السنة	المبلغ المصروف بالآف الدنانير
١٩٥٧	٣٥٦,٧	١٩٦١	١٠٠,٩	١٩٦٥	١٧,٠
١٩٥٨	٢٦١,٤	١٩٦٢	٧٠,٣	١٩٦٦	٥,٠
١٩٥٩	١٤٥,٨	١٩٦٣	١٢٩,٠	١٩٦٧	٤,٠
١٩٦٠	٣٣٥,٩	١٩٦٤	٩٢,٠	١٩٦٨	٥,٠
				١٩٦٩	٥,٠

التدريب : اخذت الشركات على عاتقها امر تدريب عمالها وموظفيها . لذا فقد أنشأت ثلاثة مراكز للتدريب الاول ، اقدمها (١٩٥١) واكثرها تنوعا في الاختصاصات ، (٢) يعرف بمركز تدريب كركوك ، والثاني في البصرة ، والثالث سيار يخدم عمال محطات الضخ والمناطق النائية الاخرى اضافة إلى بعثات التدريب في الخارج .

ومما لاشك فيه ان دور الشركات في هذا المجال هام في خلق وتنمية بذور التقدم التكنولوجي الحديث في مناطق العراق المختلفة ، والتي تحمل بين طياتها عوامل التغير المختلفة في تركيب المجتمع العراقي . والذي قد ينجم عن التفاعل بين عوامل بيئة متناقضة بيئة صناعية وعمالية متحضرة ومتطورة هي الشركات (بمراكز تدريبها وبعثاتها) ، وبيئة زراعية ريفية متخلفة ، هي مناطق العراق المختلفة .

الخدمات العامة الصحية والاجتماعية والترفيهية :

تتميز مناطق امتيازات شركات نفط العراق والبصرة والموصل بموقعها الجغرافي الممتاز بالنسبة للمراكز الحضرية في البلاد . لذا فهي لاتعمد إلى توفير كافة الخدمات الصحية بدرجة رئيسية بقدر ماتلجأ إلى النقص الموجود في المؤسسات الصحية المحلية القائمـــــــــة

(١) الدكتور جواد هاشم : تطور هيكل الا ستثمارات ، من أبحاث مؤتمر البترول العربي الثامن ص١٨

(٢) شركة نفط العراق : مركز التدريب الصناعي في كركوك ، نوفمبر .. ١٩٥٥ ، ص ١—٢ .
وكذلك : التدريب للمستقبل في شركة نفط العراق / وللتفاصيل عن هذا المركز انظر : د. صبحي خليل : التدريب والتعليم المهني الصناعي في العراق ، مجلة الصناعي / العدد ٣ / سبتمبر ١٩٦٢ / ص ١٣ — ١٥.

في مراكز كركوك والموصل والبصرة. ومع ذلك فقد أقامت شركة نفط العراق مستشفى صغيراً في مدينة كركوك عام ١٩٣٧ يضم (١٢٠ سريراً) ومستشفى آخر في محطة ك ٣ (حديثة) اضافة إلى عدة مراكز صحية ومستوصفات في كركوك والزاب الصغير ومحطات خطوط الانابيب اما شركتانفط البصرة والموصل فقد بنت الاولى مستشفى في الزبير (١٢ سريراً) ومستوصفاً في كل من ضاحية الماكينا والفاو بينما الثانية أنشأت مستشفى في عين زالة (١٦ سريراً) (١) .

كما ان للشركات (١٢) مركزاً للخدمات الاجتماعية والترفيهية أربعة منها في البصرة واثنين في كركوك والباقي منها أصغر حجماً موزع على طول خطوط الانابيب الناقلة لبترول الحوض الشمالي ، نصفه للخدمات الاجتماعية (التعليم) والباقي مراكز ترفيهية (نوادٍ وملاعب) .

وعموماً فان مراكز هذه الشركات لم تأخذ في الاتساع منذ منتصف الخمسينات وحتى الآن ، مما يفسر مرة أخرى ان هدفها ينحصر — في هذا المجال — في توفير الحد الادنى المطلوب من الخدمات العامة لتسهيل مهام عملياتها ليس الا ، دون الاهتمام بتطوير البيئات المحلية لمناطق انتاجها . ومما يؤكد ذلك أيضاً ان مراكزها الاعلامية ونشراتها الخاصة (٢) .

وافلامها السينمائية وغيرها لاترمي من ورائها إلى نشر الثقافة والعلم في العراق وانما تخدم جانباً دعائياً يتماشى مع أهدافها ومخططاتها ، محصوراً في مناطق الانتاج الفعلي ، وعلى منتسبي هذه الصناعة الذين لاتتجاوز اعدادهم العشرة آلاف نسمة فقط .

نستخلص مما تقدم ان دور الشركات المباشرة في تغيير المجتمع العراقي كان يمكن ان يكون أفضل من ذلك بكثير لو ان هدف الشركات كان يتماشى مع ذلك ولو ان الامتيازات البترولية وتعديلاتها كانت تنص على ذلك . او لو ان الامتيازات البترولية كانت تنص على ذلك ولو من الوجهة القانونية لكي تلزمها الدولة في هذا المجال . ولعل في ظروف

---

(١) شركة نفط العراق والشركات العاملة معها في العراق : عملياتها وخدماتها في العراق ص ١١٨ .

(٢) تتمثل نشرات شركات البترول العاملة في العراق بما يلي ، (وباللغتين العربية والانكليزية) :

أ — مجلة الاستعراض السنوي لعملياتها في العراق (١٩٥٢) ، وتحت عنوان نفط العراق الاستعراض السنوي .

ب — مجلة (أهل النفط ١٩٥١) ، وقد توقفت عن الصدور منذ عام ١٩٥٨ .

جـ — مجلة (العاملون في النفط) (١٩٥٤)

د — المفكرة السنوية ، (١٩٥٦).

العراق الثقافية والسياسية آنذاك ما يبرر طبيعة تلك الامتيازات وشروطها ، خلال سنوات ٢٥ ، ٣٢ ، ١٩٣٨ ، الا أن السنوات التالية كانت تحتم على المسؤولين آنذاك ضرورة تعديلها بما يمكن ان يحقق من نتائج اقتصادية واجتماعية هادئة لتطوير العراق وتقدمه ، غير ان تلك الاوضاع ظلت على حالها إلى ان صدر قرار التأميم رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ ، تأميم شركة نفط العراق المحدودة .

وبالرغم من كل ماتقدم فان للبترول تأثيراً غير مباشر في تغيير المجتمع العراقي عن طريق عائداته واستثماراته في مختلف المجالات ، والتي انعكست مع الشركات في تغيير انماط حياة السكان في كافة ابعادها .

٢. دراسة مقارنة لحالة العراق العامة قبل انتاج البترول وبعده :

في هذا الجزء سنحاول تحديد معالم صورة التغيير التي طرأت على العراق ، بعد انتاج البترول فيه ، مع محاولة تحديد الوزن النوعي لمناطق انتاج البترول في عصر ماقبل البترول وبعده . غير ان البيانات المتاحة يمكن الاعتماد عليها لقياس هذا الوزن لمناطق الانتاج باستثناء بيانات الدخل القومي وحتى الاخيرة لايتوفر عنها غير بيانات الدخل القومي عام ١٩٥٦ كتوزيع جغرافي يخدم دراستنا هذه ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان من الصعب — على الأقل في حدود هدف الدراسة هذه — تحديد دور البترول وآثاره في مناطق بغداد والبصرة والموصل ، نظرا لكونها تمثل مراكز نشاطات أخرى متعددة إلى جانب البترول ، فالأولى عاصمة البلاد وهي هدف النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعمراني في العراق . والثانية ميناء البلاد الرئيسي وعاصمة اقليمية للمنطقة الجنوبية ، أما الثالثة ، فهي عاصمة اقليمية للمنطقة الشمالية ، وما يترتب على ذلك من وجود فعاليات اقتصادية واجتماعية منشعبة أخرى قد تطغى على دور البترول فيها .

وعليه فان هذه الدراسة تتضمن : —

أ — تحديد وزن مناطق انتاج البترول من خلال بيانات توزيع الدخل القومي في العراق .

ب — تقييم حالة العراق قبل البترول وبعده ، وذلك طبقاً للمعايير التالية :

الدخل القومي ، النشاط الصناعي ، الطرق ووسائل النقل ، (السيارات والسكك الحديدية ، التعليم ، الخدمات الأخرى) . مع العناية ببيان الاختلافات المكانية بين منطقة بترولية (كركوك) واخرى غير بترولية (اربيل) ولكنهما يتشابهان في ظروفهما الجغرافية الاخرى تقريباً ، (١) حتى يمكن تحديد دور البترول في تنمية مناطق العراق المختلفة . أما ما يرتبط بموضوع التركيب الاجتماعي لسكان العراق فاننا سنفرد له بحثاً خاصاً ، فيما يلي لاهميته في الدراسات الجغرافية .

تحديد مناطق انتاج البترول من خلال بيانات توزيع الدخل القومي في العراق : —

من تحليل الجدول رقم «٢» نستنتج مايأتي : —

١. تعتبر كركوك المنطقة البترولية الاولى في العراق اذ يبلغ مجموع الدخل القومي بما فيه البترول فيها ٥١,٨٧٥ الف دينار ، اي نحو ١٥,٤٪ من اجمالي الدخل القومي بما فيه عائدات البترول في العراق عام ١٩٥٦ . في حين تهبط مساهمتها إلى اقل من النصف او زهاء ٦,٤٪ من اجمالي الدخل القومي العراقي بعد استبعاد عائدات البترول وهي(مع البترول)تحتل المرتبة الاولى بالنسبة لنصيب الفرد الواحد فيها من الدخل القومي ، الذي بلغ زهاء ١٣٥ ديناراً مقابل ٤٤ ديناراً باستثناء عائدات البترول ، وهي تشابه في ذلك اربيل اي حوالي ثلاثة امثال متوسط نصيب الفرد الواحد في العراق تقريباً (٢) . وهذا يرجع إلى كونها (كركوك) انتجت ٧٠٪ من بترول العراق عام ١٩٥٦ .

---

(١) تتشابه كركوك وأربيل مساحة (١٩,٥٤٣ و ١٥,٣١٥ كم٢ ، على التوالي) ، ويقعان ضمن خطوط عرض متقاربة ومتجاورة (٣٥ — ٣٧ شمالا) ، ضمن المنطقة شبه الجبلية في العراق ، باستثناء أقصى المناطق الشمالية لأربيل ، ضمن الجبال العالية ، وهما يخضعان لمناخ البحر المتوسط ، وتقع مراكزهما بعيداً عن مجرى مائي دائمي . وتعتبر الزراعة والرعي النشاط الاقتصادي الرئيسي لهما قبل البترول ، ويبلغ معدل الدخل القومي للفرد الواحد عام ١٩٥٦ نحو (٤٤,٤٠) دينارا على التوالي باستثناء البترول ، وسكانهما (١٧٩,١٨٠) الف نسمة عام ١٩٣٥ عرباً واكراداً وتركماناً اضافة إلى أقليات أخرى ، كما سنرى ، وغير ذلك

(٢) صحيح أن بغداد تحتل المركز الأول في جملة الدخل القومي العراقي ، إلا أن ذلك ناجم عن وجود موارد أخرى مسؤولة عن هذه الظاهرة في العاصمة بغداد . أما الرمادي فقد استبعد الحديث عنها أيضاً ، لأنها لا تعتبر من مناطق الانتاج ، إلا انها تضم منشآت شركات البترول المختلفة ومحطات الضخ ومعمل تكرير (حديثة) . أما ارتفاع نصيب البترول في متوسط دخل الفرد الواحد فيرجع إلى قلة عدد السكان منها اضافة إلى قلة مواردها الاقتصادية فأكثر من ٩٠ ٪ منها يعتبر صحراء.

٢. تحضى البصرة بالمرتبة الثانية وهي منطقة بترولية ايضاً اضافة الى كونها ميناءاً بحرياً وعاصمة اقليمية ، كما اسلفنا ، وهي تساهم بنحو (١١,٥٪) من اجمالي الدخل القومي في العراق (مع البترول) مقابل ٨٪ فقط بعد استبعاد عائدات البترول ، وقد بلغ نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي (مع البترول) نحو ٧٨ ديناراً مقابل ٤٣ دينار أبعد استبعاد عائدات البترول اي ان البترول مسؤول عن نصف معدل نصيب الفردالواحد منها تقريباً . وتعزى هذه الظاهرة الى ان البصرة تساهم بنحو ٢٦٪ من انتاج البترول في العراق عام ١٩٥٦ .

٣. لا تساهم عائدات البترول في اجمالي الدخل القومي في محافظة الموصل(نينوى) الا بنسبة ضئيلة جداً . وعموماً فانها تساهم بنحو (٩,٢٪) من اجمالي الدخل القومي في العراق (مع البترول) ، ومقابل ١٠,٦) من اجمالية بعد استبعاد عائدات البترول . وهذا يعني ان تزايد الاهمية النسبية لهذه المحافظة يرجع الى وجود موارد اقتصادية أخرى فيها مسؤوله عن هذه الظاهرة ، منها ان الموصل تعتبر مركز تجمع اقتصادي رئيسي للمحافظات الشمالية في العراق .
هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ، فانها لاتساهم الا بحوالي ٤٪ من انتاج البترول في العراق (١٩٥٦) . اما معدل نصيب الفرد الواحد منها فيبلغ نحو ٤٢ ديناراً مقابل ٣٩ ديناراً تقريباً بعد استبعاد عائدات البترول .

٤. تساهم المحافظات البترولية الثلاث مجتمعة : كركوك والبصرة والموصل بنحو ٣٦٪ من اجمالي الدخل القومي في العراق (مع البترول) مقابل ٢٥٪ من اجماليه ، باستثناء عائدات البترول وهذا يدل على ان هذه المحافظات هي المسؤولة عن اكثر من ثلث الدخل القومي في العراق بينما تساهم المحافظات الاخرى (١١محافظة) في الباقي .

٥. تتشابه المحافظات العراقية الاخرى في ضآلة اهميتها النسبية من اجمالي الدخل القومي العراقي والتي تتراوح بين ٢,٥٪ — ٥٪ ، كما ان نصيب الفرد الواحد فيها يقل عن متوسط نصيب الفرد الواحد من جملة العراق ، وهو يتراوح بـ ٢٢ — ٤٠ ديناراً.

* ب. تقييم حالة العراق العامة قبل انتاج البترول وبعده :

لقد ازداد الدخل القومي خلال القومي خلال سني تزايد الانتاج مع ارتفاع أهمية البترول النسبية بالمقارنة مع عناصر الدخل القومي الأخرى . وتشير التقديرات الأولى للدخل القومي في العراق الى أنه بلغ نحو ١٥٠ مليون ديناراً في مطلع الخمسينات(١٩٥٠ / ١٩٥١) (١)

اي ان متوسط نصيب الفرد الواحد يبلغ حوالي ٣٠ ثلاثون ديناراً ، لكنه مال نحو الارتفاع ، لاسيما بعد تطبيق اتفاقية مناصفة الارباح وتزايد الانتاج ، حتى بلغ نحو ٣٣٨ مليون ديناراً عام ١٩٥٦ أي بزيادة أكثر من ضعف ماكان عليه قبل خمس سنوات فقط. وبلغ متوسط نصيب الفرد الواحد نحو ٥٥ ديناراً . أي أقل من ضعف ماكان عليه بقليل، نتيجة لتزايد السكان . ثم واصل ارتفاعه حتى بلغ نحو ٨٢٧ مليون ديناراً عام ١٩٦٩ ، أي بمتوسط قدره ١٠٠ دينار تقريباً للفرد الواحد .

وكان من الطبيعي أن تزداد القوة الشرائية للافراد عامة نتيجة لنمو الدخل القومي هذا وبالتالي ارتفاع مستوى معيشتهم ،الى درجة أفضل بكثير مما كانت عليه قبل البترول . غير أن مناطق البترول كانت أكثر نصيباً في التطور الاقتصادي والاجتماعي من غيرها، باستثناء العاصمة بغداد فكركوك ، ، التي أصبحت مركزاً لعمليات شركة نفط العراق عام ١٩٣١ ، وقد انتفعت كثيراً من ذلك ، اذ اصبحت جاذبة لذوي الخبرات المتنوعة وساد المدينة نوع من الاطمئنان والرفاهية العامة (٢) ، كما سنرى .

وقد انعكس نمو دخل العراق هذا ، نتيجة لانتاج البترول ، في كافة مرافق الحياة ، لاسيما الصناعة والكهرباء ونظام المواصلات والتعليم والخدمات الاخرى ففي مطلع عشرينات هذا القرن لم يكن في العراق صناعة بالمفهوم العلمي لهذه الكلمة (٣) . ولم تكن صناعات البلاد تخرج عن كونها صناعات منزلية بسيطة ، وظلت الحالة كذلك حتى عام ١٩٢٧. ثم بدأت بعدها تلوح في الافق بعض وحدات الصناعات الحديثة . اذ تشير

---

(١) Central Statistical organziation : " National Income in Iraq 1956- 1956" p. 17 .

(٢) Longrigg, S. H. : "Oil in the Middle East , London 1954 , p. 72.

(٣) Great Britain, Colonial office, . " Report to the League of Nations on Conditions in Iraq, ,, London 1926 p. 28.

جدول رقم (٢)

توزيع الدخل القومي في العراق سنة ١٩٥٦ (١) و (٢)

التسلسل	المحافظة	الدخل القومي الصافي (الف دينار)	٪ من اجمالي القطر	الدخل القومي (عدا البترول) الف دينار	٪ من اجمالي القطر	عدد السكان بالآلاف	معدل دخل الفرد (مع البترول). بالدينار	معدل دخل الفرد عدا البترول). بالدينار	انتاج البترول الخام بملايين الأطنان .
١ —	الموصل	٣١,٠١٢	٩,٣	٢٨,٦٢٣	١٠,٦	٧٣٥	٤٢,٢	٣٨,٩	١,٠
٢ —	أربيل	١٠,٨٠٨	٣,٢	١٠,٨٠٨	٤,٠	٢٦٩	٤٠,٢	٤٠,٢	—
٣ —	كركوك	٥١,٨٧٥	١٥,٤	١٧,١٠٥	٦,٤	٣٨٣	١٣٥,٤	٤٤,٧	٢١,٠
٤ —	السليمانية	١١,٦٨٣	٣,٥	١١,٦٨٣	٤,٣	٢٩٥	٣٩,٦	٣٩,٦	—
٥ —	بغداد	١٠٠,٤١٣	٢٩,٧	٩٥,٦٩٨	٣٥,٦	٢٨٥	٧٨,١	٧٤,٥	—
٦ —	ديالى	١٢,٢٤٩	٣,٦	١١,٢٤٩	٤,٦	٣٢٦	٣٧,٦	٣٧,٦	—
٧ —	الرمادي	١٧,٥٠١	٥,٢	٧,٨٥٧	٢,٩	٢٤١	٧٢,٦	٣٢,٧	—
٨ —	الحلة	١٣,٣٧٥	٤,٠	١٣,٣٧٥	٥,٠	٣٤٨	٣٨,٤	٣٨,٤	—
٩ —	كربلاء	٦,٧٠٢	٢,٠	٦,٧٠٢	٢,٥	٢١٦	٣١,٠	٣١,٠	—
١٠ —	الكوت	٩,٤٦٢	٢,٨	٩,٤٦٢	٣,٥	٢٨٥	٣٣,٢	٣٣,٢	—
١١ —	العمارة	١١,٢٣٣	٣,٣	١١,٢٣٣	٤,٣	٣٢٥	٣٤,٦	٣٤,٦	—
١٢ —	الناصرية	٩,٨٦٦	٢,٩	٩,٨٦٦	٣,٧	٤٤٩	٢٢,٠	٢٢,٠	—
١٣ —	الديوانية	١٢,٥٨٠	٣,٧	١١,٥٨٠	٤,٧	٥٢٤	٢٤,٠	٢٤,٠	—
١٤ —	البصرة	٣٨,٨٧٢	١١,٥	٢١,٥١٤	٨,٠	٤٩٥	٧٨,٥	٤٣,٥	٨,٤
	جملة العراق	٣٣٧,٦٣٢	١٠٠,٠	٢٦٨,٧٧٣	١٠٠,٠	٦,١٧٦	٥٥	٤٣	٣٠,٤

عمل الباحث

١ — أخذت بيانات الدخل القومي عن : —

د. خير الدين حسيب : تقدير الدخل القومي في العراق ، بيروت فبراير ١٩٦٤ ص ٦٧.

البيانات المتاحة لعام ١٩٢٩ ان عدد المصانع قد بلغ نحو ثمانية فقط تستخدم ٨٢٠ عاملا(١) غير ان هذه الصورة تغيرت في السنوات التالية . ففي عام ١٩٦٠ ، بلغ عدد المصانع في العراق نحو ٩٧١ وتستخدم ٦٧,٢٢٠ عاملا ، وارتفع بعد عقد من الزمن تقريباً ١٩٦٩ الى ١٣٦٦ مصنعاً ، تستخدم ١٠٥,٨١٠ عاملا (٢) ، وليس من الممكن تفسير هذه الزيادة بمعزل عن البترول صناعة واستثماراً .

ويؤكد ذلك ان تطور مناطق انتاج البترول كان اسرع بكثير من المناطق الاخرى ، فكركوك واربيل مثلا ، كانتا محرومتين من الوحدات الصناعية الحديثة ، حتى عام ١٩٢٩ ، غير ان هذه الحالة تغيرت كثيراً تماماً الان . ففي عام ١٩٦٩ بلغ عدد مصانع كل منهما (كركوك واربيل) نحو ١٦,٤١ مصنعاً و١٧٧٣ وبلغ عدد العمال فيهما ٥٦١ عاملا على التوالي . اي ان حجم الصناعة في كركوك وحدات وعمالا يبلغ زهاء ثلاثة امثال ماعليه في اربيل — جدول رقم (٣)، رغم تشابههما جغرافياً .

جدول رقم (٣)

تطور عدد وحدات وعمال الصناعات التحويلية في العراق ، للسنوات ٢٩ / ١٩٦٩ (٣)

السنوات	عدد المصانع		(الوحدات)		عدد العمال	
المنطقة	١٩٢٩	١٩٦٠	١٩٢٩	١٩٦٩	١٩٦٠	١٩٦٩
كركوك	—	٢٣	—	٤١	٩٨٥	١٧٧٣
اربيل	—	٩	—	١٦	٢٨٠	٥٦١
جملة العراق	٨	٩٧١	٨٢٠	١٣٦٦	٦٧,٢٢٠	١٠٥,٨١٠

(١) وزارة الاقتصاد : المجموعة الاحصائية السنوية لسنة ١٩٢٩ .

(٢) وزارة التخطيط : الاحصاء الصناعي الشهري لسنة ١٩٦٩/٦٠ ، عدة جداول .
ووزارة التخطيط : احصاءات الجيب السنوية للسنوات ١٩٦٧/٥٧ ، ص ٩٠ ، ص٩٨ ، ٩٩ .

(٣) عمل الباحث : أخذت بيانات الجدول أعلاه من :
— الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد : المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٢٩ .
— معهد الدراسات الاقتصادية : كتاب الاحصاء عن دول الشرق الأوسط ، القدس ١٩٤٥ ، ص٨٤
معهد الدراسات الاقتصادية : كتاب الاحصاء عن دول الشرق الأوسط ، القدس ١٩٤٥ ، ص٤ .
وزارة التخطيط : احصاءات الجيب السنوية ١٩٦٧/٥٧ ، ص ٩٠ — ٩٩ .
— وزارة التخطيط : المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٦٩.

ولعل استهلاك الطاقة الكهربائية يمكن ان يكون معياراً أكثر وضوحاً لقياس حالة العراق، في هذا المجال .

جدول رقم (٤)

تطور استهلاك الطاقة الكهربائية في العراق (١) خلال السنوات ٢٩ ــ ١٩٧٠

الف كيلو واط

السنوات / المناطق	١٩٢٩	١٩٤٧	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٦	١٩٧٠
كركوك	غيرمتوفر	١٦,٢٢٥	١٦,١٠٣	١١٢,٠٨١	٢٤٧,٤٥١	٤٧٩,٦٢٤
اربيل	غيرمتوفر	٤٠٠	٧٨٩	١,٨٥٥	٤,١٥٠	٣٠,٠٤٠
جملة العراق	١٨,٠٠	٥٨,٥٧٢	١٤٦,٩٠١	٢٠٧,٣١٨	٥٠٦,٣٧٧	٢,١١٥,٤٨٩

فأجهزة توليد الكهرباء لم تكن موجودة في العراق قبل الحرب العالمية الاولى وقد انشئت في ايام الحرب (٢) . ونمت ببطء شديد . ففي عام ١٩٢٩ لم يتجاوز مجموع الطاقة الكهربائية المستهلكة في العراق الـ ١٨,٠٠٠ الف كيلو واط . وقد كان معظم هذه الطاقة يستهلك من قبل شركات البترول وفي المراكز الحضرية الرئيسية : بغداد وكركوك والبصرة

---

(١) عمل الباحث :
ــ الحكومة العراقية : المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات ١٩٥١/٤٧ و١٩٥٢ و١٩٥٦ و ١٩٧٠ .

(٢) كاتلين (م.، لانكلي : تصنيع العراق / ص ٢١٢ .

والموصل (١) غير ان نمو انتاج البترول في العراق واتساع نطاق عمليات البحث والتنقيب : قد أديا الى زيادة الاستهلاك . فقد بلغ اجمالي المستهلك من الكهرباء عام ١٩٥٢ نحو ٢٠٧,٣١٨ الف كيلواط مقابل ٥٨,٥٧٢و١٤٦,٩٠١ خلال عامي ٤٧ — ١٩٥١ على التوالي . ظفرت كركوك بنحو ٢٧٪و٤٧٪و٥٤٪ منها ، خلال السنوات ٤٧و٥١و١٩٥٢ على التوالي . في حين لم تحظ أربيل سوى بحد ٠,٧٪و٠,٦٪ و٠,٥٪ ، خلال السنوات المذكورة آنفاً على التوالي أيضاً .

واذا كانت الاهمية النسبية لكركوك في تزايد — في هذا المجال — فان هذا يرتبط تماماً بزيادة انتاج البترول فيها ، اضافة الى التطور العام الذي تشهده هذه المنطقة بالقياس مع اربيل وغيرها من مناطق العراق الاخرى ، بحكم وجود البترول فيها (٢) .

وقد كان توزيعها الجغرافي على النحو التالي :

توزيع استهلاك الطاقة الكهربائية في بعض المحافظات العراقية عام ١٩٥٣ (*)

المحافظة	للانارة	للصناعة والسكك الحديدية	لشركات البترول	المحافظة	للانارة	للصناعة لشركات والسكك البترول
بغداد	٤١,٦٦٧	١١,١٠٠	٥٥٦	الرمادي	٩٥٤	٤٠٠ ١٤,٦٤٠
الموصل	٣,١٤١	١,٠٩٦	٤٨٠	ديالى	١,٠٥٩	٦٠٠ ٢٤٠
البصرة	٨,٩٩٧	٢٥٠	٧,٥٦٠	كركوك	٤٢٥	٥٢٠ ٥٦,٢٥٠
أربيل	٧٩٨	٣٥٥	—	—	—	— —

(١) نفس المصدر : ص ٢١٣ .

(٢) كان استهلاك الطاقة الكهربائية عام ١٩٥٣ في العراق ، موزعاً على النحو التالي :
٦٧,٧٨٥ ألف كيلوواط للانارة.
و ١٦,٢٧٥ الف كيلو واط للصناعة والسكك الحديدية .
و ٧٩,٧٢٦ لأغراض شركات البترول .

(*) عن كاتلين ، أم ، لانكلي : المصدر السابق ، ص ٢١٦.
أخذته عن :
White,J. G.: "Engineering Corporation Report to Iraq Development Daard, Baghdad 1959

ومع استثمار عائدات البترول لتوليد الطاقة في برامج مجلس الاعمار في العراق ، وانتاج البترول في البصرة والموصل فقد اطرد استهلاك الطاقة الكهربائية . اذ تضاعف مرتين ونصف خلال اقل من اربع سنوات وقد حافظت كركوك على مكانتها من جملة العراق ، ثم واصلت برامج التنمية اللاحقة في العراق اهتمامها في توليد الكهرباء اضافة الى تزايد انتاج البترول حتى بلغ اجمالي استهلاك الطاقة الكهربائية عام ١٩٧٠ نحو ٢,١١٥,٤٨٩ الف كيلو واط . استهلك ربعها تقريباً (٢٣٪) في كركوك حين لم تظفر اربيل الا بحوالي ١,٤ ٪ منها فقط ولعل مايفسر تناقص الاهمية النسبية لكركوك بين اجمالي القطر هنا هو التطور العام الذي شهده العراق بعد تزايد عائداته البترولية لاستغلال وتنمية موارده اولا ، وتزايد انتاج البترول في البصرة والموصل (بدرجة اقل) ثانياً ..

وقد تكون دراسة لتطور اطوال طرق السيارات واعدادها والسكك الحديدية دالة هامة لدراسة حالة البلاد قبل البترول وبعده . الجداول (٦،٥):

جدول رقم (٥)

تطور اطوال طرق السيارات للسنوات ١٩٦٩/٣٠ (بالكيلو مترات)

السنة	المبلطة حديثاً	المبلطة قديماً	الترابيـة	المجموع
١٩٣٠ (١)	١٧٠		٤,٣٣٠	٤,٥٠٠
١٩٥٠	١,٥٦٠	٣١٠	٣,١٣٠	٥,٠٠
١٩٦١ (٢)	١,٩٥١	١,٦٣٢	٢,٢٢٦	٧,٨٠٩
١٩٦٩	٢,٧٥٦	٢,٠٣٦	٣,٨١٣	٨,٦٠٥

عمل الباحث

(١) Great Britain, Colonial office,: "Special Report on the progress of Iraq" H.M.O.London 1931,P. 139.

لا نكلي : تصنيع العراق ص ١٨٣ – ١٨٥ .

(٢) وزارة التخطيط : احصاءات النقل البري في العراق ١٩٦٩/٦٠ – ص١٤٠ .

جدول رقم (٦)

تطور عدد السيارات في العراق للسنوات ٢٧ / ١٩٦٩) (١)

السنة	كركوك	اربيل	جملة العراق
١٩٢٧	غير متوفر	غير متوفر	٢,٤٩٦
١٩٣٤	غير موفر	غير متوفر	٥,٠٢٨
١٩٦٠	٥,٤٠٠	١,١٠٠	٦٠,١٧٣
١٩٦٩	٧,٠٦٤	١,٨٣٣	١٠٥,٩٣٤
عمل الباحث			

نلم يكن في العراق من الطرق في بداية العشرينات الا الدروب التي تسلكها قوافل الحيوانات المختلفة . ولم تكن السيارات مستعملة قبل ١٩١٤ ، وكان استعمال مركبات الركوب وعربات النقل ينحصر في الطرق الترابية الرئيسية (٢) وقد ادخل استعمال السيارات في العراق اثناء الاحتلال البريطاني له . وقد استلزم هذا الامر تهيئة طرق صالحة لسيرها . فرصفت بعضها بالحجارة في منطقة البصرة بالذات . اما الباقي فكان دروباً ترابية ليس الا . وقد ظلت كذلك حتى عام ١٩٣٠ . اذ بلغ مجموع اطوالها عامة نحو ، (٤,٥٠٠) كم ، لم يتجاوز المبلط منها حديثا الـ(١٧٠ كم) فقط ، تربط بين المدن الاربع الرئيسية في البلاد : بغداد والبصرة والموصل وكركوك . وبعد زيادة موارد العراق المالية بعد

(١) المجموعة الأحصائية السنوية لسنة ١٩٣٤/٢٧ ص ٨٩ وص ١١٧ على التوالي .
وكذلك وزارة التخطيط : احصاءات الجيب السنوية للسنوات ٥٧ /١٩٦٧ ص ١٥٩ .
(٢) الدكتور سعيد حمادة : النظام الاقتصادي في العراق ص ٣٠٢ — ٣٠٣ .

اكتشاف وانتاج البترول — شرعت ثلاثة مناهج للاعمار اتخذت من طرق النقل هدفاً لها . غير انها كانت عاجزة عن تنفيذ برامجها كاملة . ومع ان مجموع اطوالها لا يتجاوز ٥,٠٠٠ كم عام ١٩٥٠ الا أنها شهدت نمواً هاماً في أطوال الطرق المبلطة حديثاً والتي بلغت نحو ١,٥٦٠ مقابل ١٧٠ كم فقط عام ١٩٣٠ (١) . ولعل مايفسر هذه الزيادة في نمو الطرق الحديثة اضافة إلى زيادة الموارد المالية ، انتاج البترول تجارياً في العراق . فقد هيأ مادة رصف رخيصة للطرق اولا واستلزمت عمليات الشركات في البحث والانتاج السرعة في المواصلات ثانياً اضافة إلى فقر منطقة السهل الرسوبي في العراق في التكوينات الصخرية الضرورية لبناء الطرق الحديثة .

وفي عام ١٩٦١ ارتفع مجموع اطوالها إلى ٧,٨٠٩ كم نصفها من الطرق المبلطة تقريباً . غير ان السنوات التالية (١٩٦٩) شهدت نمواً ملحوظاً في هذا الخصوص . اذ ارتفع مجموع اطوالها إلى ٨,٦٠٥ كم ، وقد ارتفعت أطوال الطرق المبلطة حديثاً فيها إلى ٢٧٥٦ كم ، مقابل ١٩٥١ كم عام ١٩٦١ .

وقد ارتبط تطور اطوال الطرق هذه بنمو اعداد السيارات في العراق فلم يكن في العراق عام ١٩٢٧ ، سوى ٢,٤١٦ سيارة ، ارتفع عام ١٩٣٤ إلى الضعف تقريباً وكان ذلك مقروناً باكتشاف البترول ، وبدء الانتاج التجاري من حقول كركوك ، وارتفع عام ١٩٦٠ إلى نحو ٦٠,١٧٣ سيارة وبلغ عام ١٩٦٩ نحو ١٠٥,٩٣٤ سيارة منها ٧٠٦٤ سيارة في كركوك مقابل ١,٨٣٣ في دبيل أي نحو اربعة امثالها تقريباً . وهذا يقترن بطبيعة نشاطها البترولي ومظاهر وجوده المختلفة .

بيد ان السكك الحديدية في العراق قد حظيت باهتمام اكبر من سابقتها ، جدول رقم (٧) تحت تأثير الحرب العالمية والبترول معاً .

---

(١) يونس الدباغ : الطرق في العراق ، المؤتمر الهندسي العراقي الثامن ١٣ — ١٧ . يناير ٦٧ مطبعة المعارف / بغداد / ص٤ .

جدول رقم (٧)

تطور اطوال وحجم اعمال السكك الحديدية في العراق للسنوات ٢٧ / ١٩٧٠ (١)

السنة	الطول بالكم	حجم البضائع المنقولة بالاطنان	نصيب بضائع شركات البترول بالاطنان
١٩٢٧	١,٣٦٠	١٨٥,٠٠٠	٧٥,٥٠٠
١٩٣٦ (٢)	١,٢١١	٥٥٠,٠٠٠	١٣٥,٥٠٠
١٩٥٨ (٣)	٢,٠٥٠	٢,٩٥٠,٠٠٠	٩٥,٠٠٠
١٩٧٠	٢٥٢٨	٣,٨٩٠,٠٠٠	٤٣,٠٠٠

ولامكانية السكك الحديد في نقل البضائع الثقيلة التي تتطلبها عمليات انتاج البترول فقد مدت خطوط السكك الحديد إلى مناطق انتاج البترول الاولى (كركوك) وكان ذلك عام ٩٢٧ .

وقد ساهمت بنقل ٧٥,٥٠٠ طن من بضائع شركات البترول اي نحو ٤٠٪ من اجمالي منقولات السكك الحديد في العراق للعام المذكور ، وارتفعت عام ١٩٣٦ إلى نحو ١٣٥,٥٠٠ طن ، وترتبط هذه الزيادة في توسيع عمليات البحث عن البترول والاعداد لانتاجه ونقله الا ان السنوات التالية شهدت انخفاظا واضحاً في حجم بضائع شركات البترول ، لاسيما

---

(١) عمل الباحث : —
اخذت ارقام عام ١٩٢٧ عن المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٢٧ . واخذت ارقام ١٩٣٦ عن الدكتور سعيد حمادة : المصدر السابق ص ٥٧٧ ، وقد اخذها عن : إدارة السكك الحديدية التقرير السنوي : مارس ١٩٣٦ / . اما ارقام ١٩٥٨/١٩٧٠ فانظر : —
— وزارة التخطيط : احصاءات النقل البري ص ٣٩ . والمجموعة الاحصائية لسنة ٩٧٠/ ص ٣٨٦ .

(٢) يرجع سبب هبوط اطوال السكك الحديد عام ١٩٣٦ الى رفع عدة خطوط كانت تخدم مدن وسط العراق كخط الكوت ، بغداد ، بلغ مجموع اطوالها نحو ٦٠٠ كم .
انظر المجموعة الاحصائية السنوية لسنة ١٩٢٦ . ود. سعيد حمادة : المصدر السابق ، ص ٣١٣ — ٣١٤ .

(٣) اخذت ارقام شركات البترول ١٩٧٠/٥٨ عن : مقر شركة نفط العراق . الشعبة الاحصائية (جداول النقل والمواصلات) — بغداد — غير منشور ١٩٧١ .

بعد عام ١٩٥٨ (ثورة تموز) ، وبعد ان عمدت الشركات إلى تقليص نطاق عملياتها في العراق بعد تشريع القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ .

والجدير بالاشارة ان خطوط السكك الحديدية في العراق كانت حتى عام ١٩٥٨ من القياس المتري (الضيق) عدا خط بغداد / الموصل ، وتسير القطارات بمكائن بخارية ، الا أن برامج وضعت — بعد الثورة — لتوحيدها طبقاً للقياس العريض العالمي اسوة بالخط المذكور آنفا ، وقد استعيض عن المكائن البخارية بمكائن الديزل تستخدم الوقود الذي ينتج محليا من معامل التكرير في العراق ، وفعلا فقد تم ذلك بالنسبة للخطوط الرئيسية ، وذلك لتتفادى تكاليف التفريغ والتحميل ولتقلل من تكاليف النقل ، وما يترتب على ذلك من خفض تكاليف النقل عموما ، لذا فان نمو اطوالها لايمكن الركون اليه على علاته ، كما يبدو في الجدول السابق ، اذ ان حجم طاقتها الثقيلة قد ارتفع من نحو ثلاثة ملايين طن إلى اربعة ملايين طن تقريبا خلال عامي ٥٨ / ١٩٧٠ على التوالي .

ولقد يكون من المفيد دراسة العلاقة بين تطور الخدمات التعليمية في العراق ، وانتاج البترول فيه ، طالما ان للتعليم قدرة على تغيير الكيان الاجتماعي للبلاد . وعليه فان الجدول رقم (٨) يمثل اداة تحليلية لتحقيق هذا الهدف .

جدول رقم (٨)

تطور عدد الطلاب في العراق للسنوات ١٩١٣ / ١٩٧٠ (١)

المنطقة	١٩١٣	١٩٢١	١٩٢٧	١٩٣٤	١٩٥٠	١٩٥٧	١٩٧٠
كركوك	غيرمتوفر	غيرمتوفر	١,٢٦٢	٤,٥٢٠	٢١,١٧٠	٢٦,٤٠٠	٦٧,٧٨١
أربيل	غيرمتوفر	غيرمتوفر	١,٠٤٥	٣,٠٦٠	٦,٤٤٦	٩,٧١٦	٣٨,٢١٤
جملة العراق	٦,٠٠٠	٨,٠٠١	٢٨,٤٢٦	٦٥,٤٢٤	٢٠٧,١٣٦	٤٤٠,٨١٠	١٠٤٥٥,٩١٠

عمل الباحث

(١) اخذت ارقام عام ١٩١٣ عن كاتلين ، ام ، لانكلي ، : المصدر السابق ص ٢٠٧ وارقام ١٩٣٤/٢١ عن تقارير المصارف السنوية للسنوات ١٩٢٢/٢٢ — ص١—٦ ، و ٢٨/٢٧ — ص١—٨ و ١٩٣٤/٣٣ ص١—٢ .
وكذلك الحكومة العراقية : الدليل العراقي لسنة ١٩٣٦ ص٥٦١—٥٦٨ ، والمجموعة الاحصائية السنوية للسنوات ١٩٧٠/٥٧ .

فلم يكن عدد الطلاب (١) يتجاوز عام ١٩١٣ أبان الحكم العثماني ٦٠٠٠ طالباً اضافة إلى اعداد اخرى تتلقى اصول الكتابة والقراءة والدين تعرف بالكتاتيب (٢). وقد نما عدد الطلاب خلال السنوات ١٣/١٩٢٧ حتى بلغ ٤٢٦و٢٨ طالباً وقد ارتفع عام ١٩٣٤ إلى نحو مرتين ونصف ماكان عليه عام ١٩٢٧. ثم قفز هذا الرقم عام ١٩٥٧ إلى نحو نصف مليون طالب تقريباً وقد جاء ذلك لاشباع عمليات النشاط البترولي وتزايد عائداته.

فلا غرابة ان تضم كركوك نحو ٢٦,٤٠٠ طالباً مقابل ٤,٥٢٠ في عام ١٩٣٤ بينما بلغ عدد الطلاب في اربيل ٩,٧١٦ مقابل ٣,٠٢٠ عام ١٩٣٤ أيضاً، اى ان النسبة المئوية لمعدلات النمو السنوية في كركوك تبلغ اكثر من ضعف الثانية (اربيل) بتاليل (٢١ ٪ للاولى و ٩,٩ ٪ للثانية).

وفي عام ١٩٧٠ بلغ عدد الطلاب في العراق نحو مليون ونصف مليون تقريباً اى زهاء ثلاثة امثال ما كان عليه عام ١٩٥٧ ضمت، كركوك ٦٧,٧٨١ طالباً اى حوالي اقل من ضعف طلاب محافظة اربيل بتاليل مما يؤكد دور البترول المباشر في نمو الاولى مقارنة مع الثانية. ويدل على ذلك ان اعداد الطلبة فيها عام ١٩٢٧، وهي النسبة الاولى لبدء الاكتشاف البترولي في كركوك كانت متشابهة تقريباً ١,٢٦٢ للاولى و ١,٠٤٥ للثانية) وعموماً فان النمو السريع والمتزايد لعدد الطلاب جملة في العراق، للسنوات ٣٤/١٩٧٠، لايمكن تقليله الا من خلال وجود البترول فيه واستثماره. ولكن هل ادى البترول رسالته كاملة في هذا المجال؟ ان الاجابة عن هذا السؤال تكمن في الجدول رقم (٩) فمنه تتضح ان نسبة الامية جملة في العراق طبقاً للبيانات المتاحة (احصاء ١٩٥٧) تبلغ نحو ٨١,٨ ٪ تنخفض في مدينة البترول (كركوك) إلى حوالي (٦٥,٩٪) مقابل ٧٥ ٪ في مدينة اربيل.

---

(١) اكتفى هذا البحث في اظهار التطور الكم لعدد الطلاب في العراق دون الدخول في التفاصيل كمراحل التعليم، وربطها بفئات الاعمال وتقييم التعليم بأنواعه وما الى ذلك، لان هذه الدراسات بعيدة عن اهداف بحثنا هذا.

(٢) لانكلي المصدر السابق—ص٢٠٧.

جدول رقم «٩»

توزيع نسبة الامية والتعليم في مدينتي كركوك واربيل وجملة العراق عام ١٩٥٧ (١)

المنطقة	عدد السكان	اقل من ٥ سنة	اميون	يقرأ فقط	يقرأ ويكتب	ذوي مؤهلات علمية	نسبة (٢) الامية ٪
مدينة كركوك	١٢٠,٤٠١	٢٣,٠١٦	٦٣,٧٩٠	١,٤٩٨	٢٦,١٧٣	٥,٩٢٥	٦٥,٩
مدينة اربيل	٣٩,٩١٣	٧,٥٥٨	٢٣,٧٧٥	٤٦٨	٦,٦٠٥	١,٥٠٧	٧٥
جملة العراق	٦,٣٣٩,٩٦٠	١,٢٢٥,٤١٠	٤,٧٩,٨٦٣	٣٥,٦٧٢	٧٣٤,٩٥٨	١٦٤,٠٥٧	٨١,٨

وعلى الرغم من ان هذه هي حقيقة ثمار التعلم في العراق حتى عام ١٩٥٧ اى بعد ثلاثة عقود من انتاج البترول فيه الا ان هذا لايمكن ان نعني به البترول ان لم يؤدي رسالته بالشكل المطلوب . وهذه الظاهرة لها مبرراتها ، منها إنه لم يمض غير نصف عقد من الزمن فقط على تطبيق مبدأ مناصفة الارباح اولا . وضآلة حجم الانتاج وبطء نمو معدلاته ، لاسيما في العقدين من هذه الفترة ثانياً ، وتأكيد مجلس الاعمار على قطاع الزراعة والري إضافة إلى ضآلة حجم استثماراتها عامة ثالثاً ، ومع ذلك فان هذه المبررات تعكس — إلى حد كبير — التحكم الاجنبي في انتاج البترول في العراق واستغلاله طبقاً لما تمليه مصلحة الشركات ذاتها . دون الاكتراث بما يلحق بثروات العراق الطبيعية والبشرية من آثار خطيرة مما يستلزم ايتاف هذا الاستغلال والتحكم بالسيطرة الوطنية المخلصة على هذه الموارد كاملة وتخطيط انتاجها واستثمارها تخطيطاً امثل .

---

(١) عمل الباحث :

وزارة الداخلية : مديرية النفوس العامة : المجموعة الاحصائية لتسجيل عام ١٩٥٧ .

الاجزاء التالية : الجزء الخاص عن كركوك واربيل — ص ١٧٠

اربيل والسليمانية / ص ٢٤٥

العراق والجاليات العراقية — ص ١٦٤ .

عن : دار التضامن للتجارة والطباعة والنشر — بغداد .

(٢) استخرجت نسبة الامية بعد طرح اللذين اعمارهم اقل من ٥ سنوات .

اما بالنسبة لمراكز الخدمات العامة كالفنادق ودور السينما والمصارف والمطاعم والمقاهي والخ) .. فان نموها — كما يستدل من الارقام المتاحة لعامي ٥٧ / ١٩٧٠ (١) — يظهر تطوراً سريعاً على مستوى القطر عامة والمحافظات فقد ارتفع عدد المشتغلين فيها الى نحو ١٢٠,٠٠٠ شخصاً عام ١٩٧٠ مقابل ٤٦,٤٣٢ شخصاً عام ١٩٥٧ ، كان نصيب كركوك منها ضعف اربيل اذ بلغ عدد المشتغلين فيها (كركوك) عام ١٩٥٧ نحو ٢٢٩٣ شخصاً ارتفع الى حوالي ٩,٧٠٠ شخصاً عام ١٩٧٠ مقابل ١,٤٢٠ شخصاً عام ١٩٥٧ وهذا يرجع الى طبيعة النشاط الاقتصادي السائد في كركوك وتطوره السريع بالمقارنة مع اربيل . بحكم وجود شركات البترول وعملياتها المختلفة .

اضف الى ماتقدم ان نمو عدد أجهزة الهاتف يمكن ان يؤخذ معياراً على تطور البلاد وتقدمها أيضاً ، ففي سنوات ما قبل البترول أي عام (١٩٢٧) بلغ عددها ٩٤٨ ارتفع (٢) ببطء الى ٢٨,٥٤ (٣) عام ١٩٣٤ ولكنها تضاعفت اكثر من ١٧ مرة عام ١٩٦٣ حيث بلغت ٤٩,١٠٤ جهازاً منها ٢,٧٠٣ في كركوك مقابل ٤٧٢ جهازاً فقط في اربيل ، ثم واصلت ارتفاعها حتى بلغت ٨٢,٤٠٦ جهازاً عام ١٩٧٠ (٤) كان نصيب كركوك منها ٣,٤١٥ مقابل ٩٣٥ فقط في اربيل وهذا يعني ان كركوك تضم اكثر من ثلاث مرات ونصف ماتضمه اربيل أي بمعدل جهاز لكل ٣٥ نسمة في كركوك ، مقابل جهاز لكل ٤٣ نسمة في اربيل وهذا يدل على التطور الاقتصادي والاجتماعي السريع لمنطقة كركوك بالمقارنة مع اربيل طالما ان هذا المعيار يمكن ان يكون مؤشراً نافعاً لقياس المستوى المعاشي والثقافي والاجتماعي .

زد على ما تقدم ان هناك مقاييس أخرى يمكن ان تتخذ لقياس حالة العراق قبل البترول وبعده من خلال تقييم مناطقه المختلفة ، الا ان نقص البيانات في البعض منها (٥) ، قد الزمنا في الاكتفاء بتوضيح اهمها وفي حدود ما يخدم منها دراستنا هذه ، وهي تكفي لتكوين ابعاد الصورة المراد تكوينها في هذا الخصوص .

---

(١) وزارة التخطيط : المجموعة الاحصائية السنوية لسنة ١٩٧٠ . / واحصاءات الجيب السنوية للسنوات ٥٧ / ٩٦٧ / ص ٢٠٨ .

(٢) المجموعة الاحصائية السنوية لسنة ١٩٢٧ — ص ٥٩ .

(٣) المجموعة الاحصائية السنوية لسنة ١٩٣٤ — ص ٨٢ .

(٤) المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٠ — ص ٤٠٥ .

(٥) انظر مقدمة الرسالة .

نستخلص مما تقدم ان البترول قد لعب دوراً هاماً في تغيير مقومات الحياة العامة في العراق . وفي منطقة كركوك – أقدم مناطق الانتاج وأخزرها – بالذات بحكم متطلبات عمليات الانتاج المتعددة .

وان ما حققه البترول في نمو في مجالات الحياة المختلفة كالمواصلات والتعليم كان كفيلا بخلق وتطوير مفاهيم اجتماعية جديدة . وقد انعكس ذلك في طبيعة التركيب الاجتماعي للسكان وتطوره وفي المفاهيم العامة للمجتمع العراقي (قيمه وعاداته وتقاليده) ، كما سنرى

كما ان هذا التطور في مقومات الحياة قد نما بسرعة أكبر بعد تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح عام ١٩٥٢ ، والذي الزم الشركات المنتجة بضرورة انتاج – حد ادنى لكل منها – اضافة الى شروط أخرى كان اهمها تطبيق مناصفة الارباح وزيادة عائدات الدولة وتوجيهها – وهو أقل بكثير مما كان ينبغي لها – لتطوير العراق وتقدمه

٣ – تطور التركيب الاجتماعي لسكان العراق (١٩٠٥/١٩٧٠)

لتحديد تاثير البترول على تطور التركيب الاجتماعي لسكان العراق فاننا سنعمد الى دراسة

أ. التطور العام للتركيب الاجتماعي لسكان العراق خلال السنوات ١٩٠٥ / ١٩٧٠

ب. توزيع سكان الريف والحضر في العراق بين عامي ٥٧ / ٦٥ (١) .

أ. التطور العام للتركيب الاجتماعي لسكان العراق (١٩٠٥ / ١٩٧٠) :

ينقسم سكان العراق اجتماعياً الى ثلاث مجموعات سكان البدو والريف والحضر .

يقصد بالسكان البدو : الجماعات المتنقلة في مساحات شاسعة من الارض بحثا عن الماء والكلأ وتعتمد في حياتها على الجمال وتعيش في الخيام . (٢) اما سكان الريف فهم الذين يحصلون على معاشهم عن طريق حرفتي الزراعة والرعي مهما اختلفوا في درجة استقرارهم

---

(١) التزمنا ببيانات تعداد السكان الرسمية وهي لعامي ٥٧ / ١٩٦٥ ، اما ارقام ١٩٧٠ الواردة في الفقرة أ ، فهي تخمينات لوزارة التخطيط – كما سنرى

(٢) لمعرفة التقسيمات المختلفة لجماعات البدو وخصائص كل منها ، انظر : –

United Nations : (Nomadic populations in selected countries in the Middle East, And Related Issues of Sedentarization and Settlementl, Studies on Selectel Development Problems in Various Countries in the Middle East, New York 1970,pp. 105,106).

واستيطانهم ، بينما يعتبر سكان الحضر جميع القاطنين في المراكز الحضرية التي يزيد عدد سكانها عن ٥,٠٠٠ نسمة . (١)

جدول رقم «١٠»

تطور التركيب الاجتماعي للسكان في العراق ١٩٧٠/١٩٠٥ (البدو ــ الريف ــ الحضر) بالآلاف(٢).

السنة	السكان البدو		السكان الريفيون		السكان الحضر		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٩٠٥	٣٩٣	١٧	١,٣٢٤	٥٩	٥٣٣	١٤	١,٣٥٠	١٠٠
١٩٣٠	٢٣٤	٧	٢,٢٤٦	٦٨	٨٠٨	٢٥	٣,٣٨٨	١٠٠
١٩٤٧	٢٥٠	٥	٢,٧٠٢	٥٧	١,٨٦٤	٣٨	٤,٨١٦	١٠٠
١٩٥٧	٦٥,٧	١	٣,٧٨٣	٥٩	٢,٤٤٥	٤٠	٦٦,٣٠٣	١٠٠
١٩٦٥	٤١,٠	٠,٠٥	٤,٦١٤	٥٦	٣,٦٠٧	٣,٩٥	٨,٢٦٢٤	١٠٠
١٩٧٠	غير متوفر	—	٣,٩٨٨	٤٢,٤	٥,٤٥٢	٧,٨٧	٩,٤٤٠٥	١٠٠

(١) اشترط احصاء عام ١٩٥٧ ان يكون في المركز الحضري . دائرة بلدية ، ان هذا التحديد يعرف بالتحديد الاداري والحقيقة ان لاالتعريف الاداري ولا العددي ولا حتى الوظيفي يمكن التسليم به على علاته لخدمة الدراسات الجغرافية المتخصصة في هذا المجال اذ لا بد من ان يخضع لدراسات ميدانية دقيقة ووفق معايير احصائية مختلفة لاختيار المعايير اللازمة . للتفاصيل انظر : الدكتور محمد السيد غلاب . ويسري عبد الرزاق الجوهري : جغرافية الحضر دراسة في تطور الحضر ومناهج البحث فيها . الطبعة الاولى دار الكتب الجامعية / الاسكندرية / ١٩٧٢ / ص ٤٤ — ٦٠ وكذلك :

Freeman, Tw : "Geography and planning," Hutchinson University Libray, third edition, London 1967, pp. 76-84.

عمل الباحث

اخذت ارقام ١٩٠٥ و ١٩٣٠ عن : —

الدكتور محمد سلمان حسن : التطور الاقتصادي في العراق ص ٥٣ و ص ٥٥ وقد اخذها عن :

Dawson, H., : Inquiry into Land Tenture and other Related Questions in Iraq," London 1891,p.12

(٢) اما ارقام ٤٧ و ٥٧ و ١٩٦٥ فقد اخذت عن :

مديرية الاحوال المدنية : الاحصاء الرسمي لعام ١٩٤٧ و ١٩٥٧ (بأستثناء الجاليات العراقية في الخارج) وملخص تمداد عن ١٩٦٥ .

اما ارقام ١٩٧٠ فهي تخمينية عن :

وزارة التخطيط : تقييم النمو الاقتصادي في العراق ٥٠ / ١٩٧٠ / ج ١ / ط / ٢ ص ٢١٢.

ولتوضيح الاتجاه العام لتطور التركيب الاجتماعي هذا ، سنستعين بالجدول رقم (١٠) ومن تحليله نستنتج : (١)

ان هناك ثلاثة اتجاهات عامة يمكن ملاحظتها خلال الفترة (١٩٠٥ / ١٩٧٠) وهي :

الاول : ضالة عدد السكان البدو وتناقصهم المطلق والنسبي في العراق . فقد انخفض عددهم من ٣٩٣ الف نسمة عام ١٩٠٥ الى نحو ٤١ الف نسمة عام ١٩٦٥ ، وتناقصت الاهمية النسبية من ١٧٪ . من سكان العراق الى نحو ٠,٠٥٪ . فقط ..

والثاني : التزايد المطلق والنسبي لسكان الحضر. فقد بلغ عددهم نحو٥٣٣الف نسمة عام١٩٠٥ ارتفع الى ٣,٦٠٧و٥,٤٥٢ الف نسمة عامي ٦٥ / ١٩٧٠ على التوالي . وقد صاحب ذلك ارتفاع في الاهمية النسبية من ٢٤٪ عام ١٩٠٥ الى نحو ٤٤٪ و٥٧,٨٪ . من اجمالي سكان العراق خلال العامين المذكورين .

والثالث : الارتفاع المطلق في اعداد سكان الريف حتى عام ١٩٦٥ مع تذبذب الاهمية النسبية بالنسبة لجملة سكان العراق خلال السنوات ١٩٠٥/١٩٤٧ ثم الميل الواضح نحو الهبوط خلال السنوات ٥٧/١٩٦٧ فقد ارتفع حجم سكان الريف من ١,٣٢٤ الف نسمة عام ١٩٠٥ الى نحو ٤,٦١٤ الف نسمة عام ١٩٦٥ ، غير ان الاهمية النسبية بلغت عام ١٩٤٧ نحو ٥٧٪ مقابل ٥٩٪ و٦٨٪ خلال سنتي ١٩٠٥و١٩٣٠ على التوالي ، ولكنها ما لبثت ان ارتدت خلال تعدادات السنوات التالية حتى بلغت نحو ٥٩٪ و٥٦٪ خلال عامي ٥٧و١٩٦٥على التوالي .

ويمكن تمييز ظاهرتين ضمن الاتجاه الاول : قبل عام ١٩٣٠ وبعده اي قبل البترول وبعده ، ففي عصر ما قبل البترول كانت مشروعات تنمية البادية (٢) هي المسؤولة عن

---

(١) ان الأرقام الواردة عن عامي ١٩٠٥ / ١٩٣٠ ماهي الا أرقام تخمينية ، لذلك فهي تتفاوت في درجة الخطأ المحتملة وعلية فان الاعتماد عليها للمقارنة الدقيقة امر غير مؤكد فهي لاتوضح غير الاتجاه العام لتطور التركيب الاجتماعي للسكان فقط .

(٢) لا يمكن اعتبار ذلك هدفاً اساسياً من أهداف الدولة وان كان بعضها قد أدى إلى التوطين الفعلي لجماعات البدو خاصة حول الابار الارتوازية التي حفرت في تلك المناطق عام ١٩٢١ .
انظر : صلاح محمد الفرال : تنمية المجتمعات الصحراوية (تطبيقات ميدانية) ط ١ القاهرة ١٩٦٨ مكتبة القاهرة الحديثة ص ١٧٧ / ١٧٨ .
و : الدكتور نوري خليل البرازي : البداوة والاستقرار في العراق / معهد البحوث والدراسات العربية العالية / القاهرة / ١٩٦٩ — ص ١١٨ .

انخفاض اعداد البدو في العراق . اضافة الى تأثير مد سكة حديد بغداد — بيجي — الموصل فقد تحولت اعداد هامة من البدو الى الزراعة والاستقرار في المناطق الريفية خاصة قبيلة شمر في محافظة الموصل . كما ان احتكاك البدو ببعض المظاهر الحضرية خلال نزولهم الى المدن لاكتيال احتياجاتهم منها كان سببا في ظهور متطلبات مادية جديدة اصبح تطمينها لايتكافأ مع امكانية الصحراء والاقتصاد البدائي السائد فيها . (١)

غير ان البترول قد لعب دوراً اكبر من ذلك بكثير خلال الفترة ٣٠ / ١٩٥٧ خاصة بالنسبة لبدو المنطقة الشمالية : العرب والاكراد ، فعلى الرغم من ان عمليات النشاط البترولي المختلفة التي تمارسها شركات البترول المستغلة غريبة عن مجتمع البدو الا انهم قد تأثروا فعلا . لقد كان لعمليات البحث عن البترول ومد الانابيب وطرق المواصلات المختلفة وبناء محطات الضخ وغيرها في البادية العراقية دور كبير في احداث تغييرات هامة طرأت على معالم البداوة العراقية متمثلة في احتكاك البدو بعمال البترول وهم يمارسون عمليات نشاطهم وفق اساليب فنية حديثة ومتطورة في اراضيهم اوعن طريق انخراطهم في اعمال شركات البترول كعمال غير ماهرين او كحرس لمنشات الشركات ذاتها كما كان عليه حال قبيلة شمر في البادية الشمالية عام ٥٠ / ١٩٥١ (٢) ، حيث شكلت وحدة خاصة من قوات الشرطة الوطنية للقيام بهذه المهمة او بواسطة المتاجرة مع عمال الشركات . كل ذلك هيأ فرصاً للاحتكاك الحضري بين مجتمع قبلي بدائي متخلف ومجتمع حضري حديث ومتطور فتعرف البدو على وسائل حضرية مادية ، وافكار وعادات وتقاليد ، لم يكن قد الفوها في مجتمعهم لكنهم قد تأثروا ببعض منها مما عمل عل تغيير نمط حياتهم ، فترك بعضهم حياة البداوة الى الاستقرار والتحضر .

---

(١) Fannig , L. M. : "Foreing Oil and the Free World, First edition, Mc Graw-Hill Book Company INC. / No date
وكذلك فاضل الانصاري : سكان العراق ، دمشق / ١٩٧٠ / ص ٢٠٤ — ٢٠٥ .

(٢) جورج لوتزوسكي : المصدر السابق / ص ١٤٩ — ١٥٠ .

ومما زاد من فاعلية شركات البترول كعامل تغيير في حياة السكان البدو هو ان اعمالهم استغرقت وقتاً طويلا في بيئاتهم . فمد الانابيب الناقلة للبترول مثلا — قد استمر منذ عام ١٩٢٧ حتى عام ١٩٦١ . والابعد من ذلك ان الشركات قد بنت على طول امتداد هذه الانابيب محطات الضخ التي تعتبر بمثابة نوى لمدن عصرية حديثة ، وهي مزودة بكافة مظاهر البيئة الحضرية الحديثة ومتطلباتها ومرتبطة مع بعضها بطرق مرصوفة بالزفت إضافة إلى وجود مطار في اكبرها وفي (ك٣) داخل البادية العراقية . وقد كانت هذه الظواهر مدعاة لحذر البدو — اول الامر — وترددهم في التعامل مع انماط الحياة العصرية الحضرية الجديدة هذه(١) الى غير انهم ضربوا خيامهم حول تلك المنشات الحضرية الحديثة للانتفاع من خدماتها والتزود بضرورات الحياة كالماء وغيره فبدأ التفاعل بينهما ، وقد قرب هذا التفاعل المسافات بين البدو ونشر بينهم الكثير من ظواهر البيئة الحضرية الحديثة وانعكس ذلك في تغيير قيم المجتمع البدوي ومبادئه ونظمه وتقاليده وعاداته فانتقل ولاؤه من القبيلة وشيخها إلى الدولة ذاتها والقومية ايضاً لاسيما بعد ان الغي قانون العشائر عام ١٩٥٨ (٢) . واصبح البدو جزءاً من سكان العراق اجتماعياً وسياسياً بعدما فرضت الدولة سلطانها عليهم فكانت اداة جوهرية للتغيير الحضري في انماط حياتهم . وان الدور الرئيسي الذي لعبه البترول في تغيير نمط حياة بعض من السكان البدو يمكن ان يكون دليلا على امكانية توطين هؤلاء الجماعة كافة ، وتحويلهم إلى قطاع اقتصادي منتج وفعال طالما انهم قد تقبلوا مفاهيم المجتمعات الحضرية هذه وتأثروا بها فعلا، ولم يبق من مظاهر مجتمعهم الاولى غير لهجاتهم التي يتحدثون بها) (٣) .

---

(١) صلاح مصطفى الفوال : البداوة العربية والتنمية / مكتبة القاهرة الحديثة / القاهرة ١٩٦٧ / ص ٢١ / وكذلك كتابه : [illegible]

سكان العراق للعامين المذكورين ، والتي بلغت قرابة ٦٪و٥,٦٪ على التوالي بينما لاتساهم اربيل سوى بنحو ٣٪و٣,٧٪ من اجمالي السكان الحضر في العراق على الرغم من انها تضم نحو ٤,٤٪ من اجمالي سكان العراق عامي ١٩٦٥/٥٧ أيضاً . ومهما تكن دقة بيانات التعدادين المذكورين فان نسبة زيادة نسبة سكان الحضر في المناطق البترولية تعتبر ظاهرة جغرافية حتمية وهي اشبه ما تكون بظاهرة (الطفح المدني والحضري) على اعتبار ان مناطق التعدين والنشاطات الاخرى المتصلة تكون بمثابة مراكز جذب لهجرة السكان الريفيين إلى الحضر للعمل فيها او للتمتع بخدماتها ومباهجها وما قد يترتب على ذلك من آثار سيئة تهدد الانتاج الزراعي خاصة والاقتصاد

واذا كان ما تقدم يمثل الدور المباشر للبترول في تغيير انماط الحياة في المجتمع العراقي والذي يمثل اساساً في حياة جماعات البدو ، فان سكان العراق الريف والحضر قد تأثروا ايضاً بهذا المورد وآثاره ، فأرتفاع اعداد السكان الريفيين إضافة إلى تأثير العوامل الديموغرافية يرجع إلى تحول اعداد هامة من جماعات البدو إلى ممارسة الرعي والزراعة وبالتالي العمل على زيادة اعداد الجماعات الريف بصورة مطلقة وشبيه هذا يصدق — بدرجة رئيسية — على الفترة ٤٧/١٩٥٧ على اعتبار انها شهدت تنفيذ معظم مشروعات الري المختلفة والسيطرة على الفيضانات وما يترتب عليها من زيادة فرص الانتاج الزراعي ونموه . يؤكد ذلك ان برامج مجلس الاعمار الثلاثة التي شرعت خلال النصف الاول من الخمسينات كانت تولي هذا القطاع اهمية كبيرة ومتزايدة كما رأينا في حينه. ويبدو تأثير البترول هنا لو علمنا ان عائداته هي المسؤولة عن تخطيط تلك البرامج وتنفيذها لابل عن ميلاد مجلس الاعمار ذاته .

غير ان الاهمية النسبية لسكان الريف قد تناقصت فيما بعد . وهذا يرجع إلى تزايد الاهمية النسبية للسكان الحضر على حساب الريف . إضافة إلى بطء معدلات النمو السكاني الذي شهده سكان الريف خلال الفترة ٥٧/١٩٧٠ والتناقص خلال السنوات ٦٥ / ١٩٧٠ طبقاً لما تتيحه البيانا ت فقد بلغت نسبة الزيادة لسكان الريف خلال الفترة ٤٧/١٩٥٧ نحو ٤٠٪ مقابل ٣٢٪ بالنسبة للسكان الحضر بنسبة ٤٧٪ بينما لم يزد سكان الريف الا بنسبة ٢١٪. وفي الفترة ٦٥/١٩٧٠ ارتفع سكان الحضر بنسبة ٥١٪ بينما نقص سكان الريف بنسبة ١٥٪ وهذا يرجع إلى تزايد الهجرة من الريف إلى الحضر نتيجة لاسباب طبيعية وبشرية لاسيما بعد الثورة — لاداعي لتفصيلها — وقد تمثلت في قوتين الاولى : طاردة من الريف إلى الحضر والثانية : جاذبة إلى الحضر .

فقد جذبت الحياة الحضرية — بكافة مظاهرها واغراءاتها — اعداداً كبيرة من سكان الريف والبدو اليها فازداد سكان الحضر بصورة مطلقة ونسبية من حوالي ١,٨٦٤ الف نسمة عام ١٩٤٧ إلى ٢,٤٤٥ الف نسمة عام ١٩٥٧ ، اي بمعدل زيادة سنوية تبلغ نحو ٣,٢٪ ، بينما زاد مجموع السكان بمعدل سنوي قدره ٢,٦٪ فقط ، اما خلال السنوات التالية ٥٧/١٩٦٥ فقد بلغ معدل نسبة الزيادة السنوية نحو ٦,٠٪ اما ما يناظر هذين المعدلين بالنسبة لسكان الريف فيقدر بنحو ٤٪ و٢,٤٪ على التوالي . وعموماً فان نسبة زيادة سكان الحضر خلال الفترة ٤٧/١٩٧٠ بلغت نحو ١٩٣٪ مقابل ٤٧٪ للسكان الريفيين

خلال نفس الفترة ، ومن هنا يمكن ان ندرك مدى التضخم الذي ستشهده المراكز الحضرية في العراق على حساب الريف وما قد ينجم عن ذلك من مظاهر سلبية اجتماعية واقتصادية لذا فان هذه الظاهرة جديرة بالعناية والاهتمام من قبل الدولة ، وان تفسير هذه الظاهرة يرتبط بنمو المراكز الحضرية وتطورها ولا سيما بعد ما خصصت عائدات البترول لتنمية البلاد وتطويرها فكانت هذه المراكز هدفاً لتلك المشروعات في برامج العهد الجمهوري كافة ،والتي انعكست في اهتماماتها في قطاعي الصناعة والخدمات : تخصيصاً وتنفيذا – إضافة إلى فقر الريف العراقي واهماله إلى درجة محزنة (١) .

وعموماً فان البترول قد اثر في تركيب المجتمع العراقي وطبيعته بصورة مباشرة وغير مباشرة ولكن تأثير هذا لايتناسب تماماً مع عمر الانتاج فيه وغزارة احتياطيه فلا زالت الرواسب القبلية سائدة في بعض مناطق الريف ، وحتى ضمن وحدات من المراكز الحضارية إضافة إلى التخلف الحضري الذي يميز المجتمع العراقي باسره باستثناء مراكز الحضر الرئيسية مما يدعو المسؤولين في العراق إلى ضرورة السيطرة الوطنية على هذا المورد حتى يتسنى احداث التغيير الافضل والشامل للمجتمع العراقي .

*** ب . توزيع سكان الريف والحضر في العراق بين عامي ٥٧ / ١٩٦٥**

تعقيباً على ما تقدم فان البترول قد لعب دوراً في التوزيع الجغرافي للسكان الريف والحضر في العراق ويتضح ذلك من خلال جدول رقم (١١) الاشكال المرقمة . (٦١/ ٦٢) اذ يتركز السكان الحضر في محافظات بغداد والموصل والبصرة وكربلاء وكركوك اذ سيطر مجتمعة على نحو ٦٩٪و٦٦٪ من اجمالي سكان الحضر في العراق عامي ٥٧ / ١٩٦٥ على التوالي . في حين لاتضم اكثر من ٥٠ ٪ و٥٥ ٪ من اجمالي سكان العراق خلال العامين المذكورين على التوالي ،وهي بذلك تتفوق على جملة العراق في هذاالمجال إذ لم تتجاوز نسبة السكان الحضر في البلاد عامة ٤٠٪ و٤٤ ٪ خلال العامين المذكورين على الترتيب ايضاً. ويرجع ذلك إلى ان تلك المحافظات تضم اكبر المراكز الحضرية في العراق واكثرها تطوراً وما يمكن ان توفره من عناصر جذب يندر وجودها في المناطق الاخرى بحكم تراكيبها الوظيفية ،فبغداد عاصمة العراق ، والموصل والبصرة : مراكز تجميع للمنطقتين الشمالية والجنوبية إضافة إلى وجود البترول فيهما في حين ان

---

(١) للوقوف على جانب من حياة سكان الريف في العراق ، انظر :
The Siger , ''The Marshmen of Southern Iraq, ''The Geographical Journal Vol . , CXX , part 3 . September, London , 1954 , P. 200 .

كربلاء تعتبر محافظة دينية : لمراكزها الحضارية الرئيسية مكانة مقدسة في هذا المجال. اما كركوك فلعل السبب في ارتفاع نسبة السكان الحضر فيها يرجع إلى كونها منطقة بترولية رئيسية في العراق ، وما نجم عن ذلك من هجرة داخلية إلى مراكزها الحضرية لاسيما مدينة كركوك ذاتها ويؤكد ذلك ارتفاع نسبة السكان الحضر فيها بالمقارنة مع اربيل .اولا وجملة العراق ثانياً ، فقد بلغت هذه النسبة عام ١٩٦٥ نحو٤٨ ٪بينما لم تتجاوز الـ ٤٤٪ من جملة العراق ، في حين هبطت إلى زهاء ٣٨ ٪ في اربيل ومما يؤكد ذلك ايضاً سيطرتها — كركوك — على نحو ٦٪و٦,٢٪ من اجمالي سكان الحضر في العراق عامي ٥٧ /١٩٦٥ على الترتيب . وهي بذلك تتفوق نسبياً على نسبة مساهمتها من اجمالي

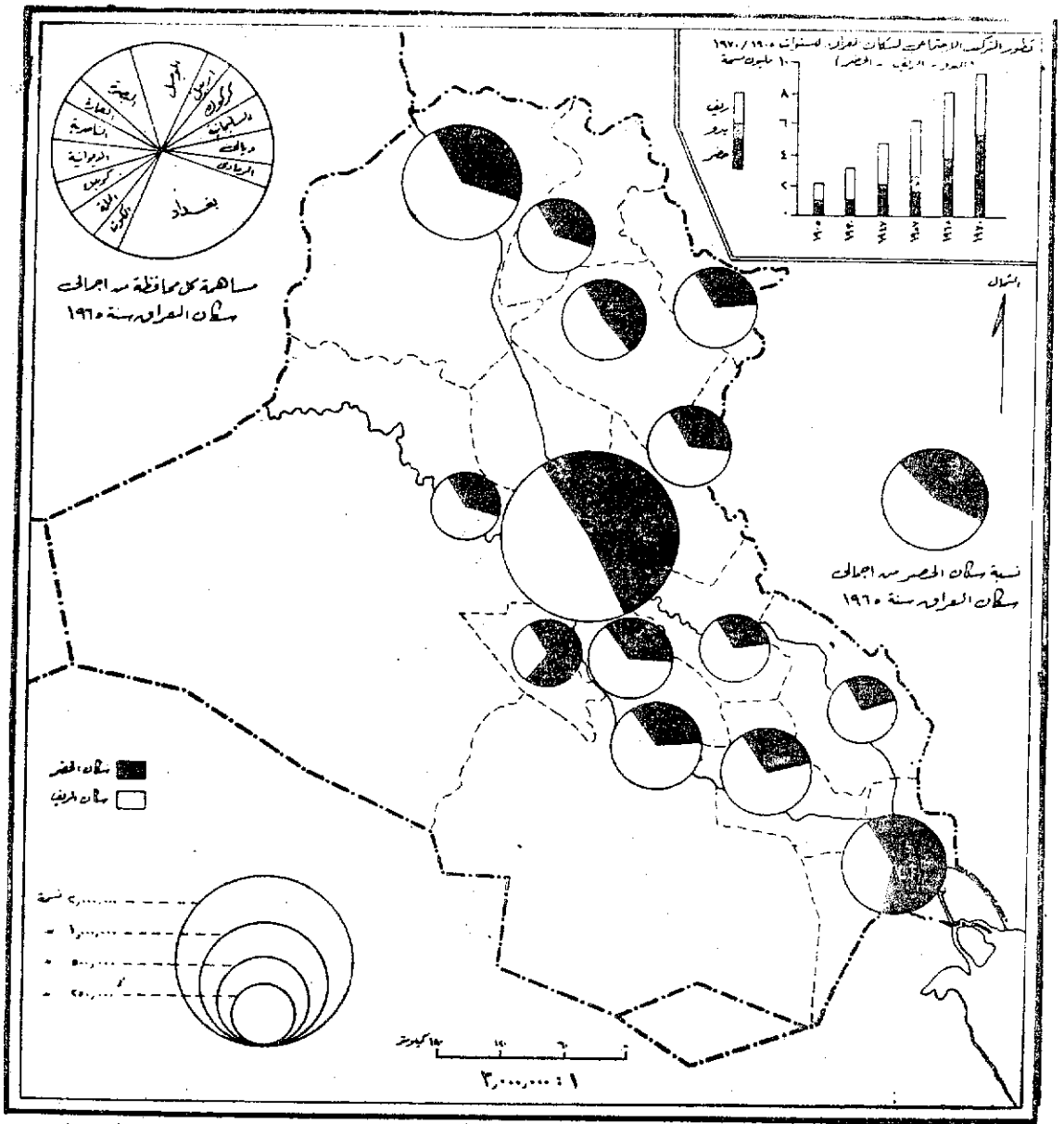

شكل (١)

توزيع السكان في العراق سنة ١٩٦٥
(الريف - الحضر)

سكان العراق للعامين المذكورين ، والتي بلغت قرابة ٦٪و٥,٦٪ على التوالي بينما لاتساهم اربيل سوى بنحو ٣٪و٣,٧٪ من اجمالي السكان الحضر في العراق على الرغم من انها تضم نحو ٤,٤٪ من اجمالي سكان العراق عامي ١٩٦٥/٥٧ أيضاً . ومهما تكن دقة بيانات التعدادين المذكورين فان نسبة زيادة نسبة سكان الحضر في المناطق البترولية تعتبر ظاهرة جغرافية حتمية وهي اشبه ما تكون بظاهرة (الطفح المدني والحضري) على اعتبار ان مناطق التعدين والنشاطات الاخرى المتصلة تكون بمثابة مراكز جذب لهجرة السكان الريفيين إلى الحضر للعمل فيها او للتمتع بخدماتها ومباهجها وما قد يترتب على ذلك من آثار سيئة تهدد الانتاج الزراعي خاصة والاقتصاد

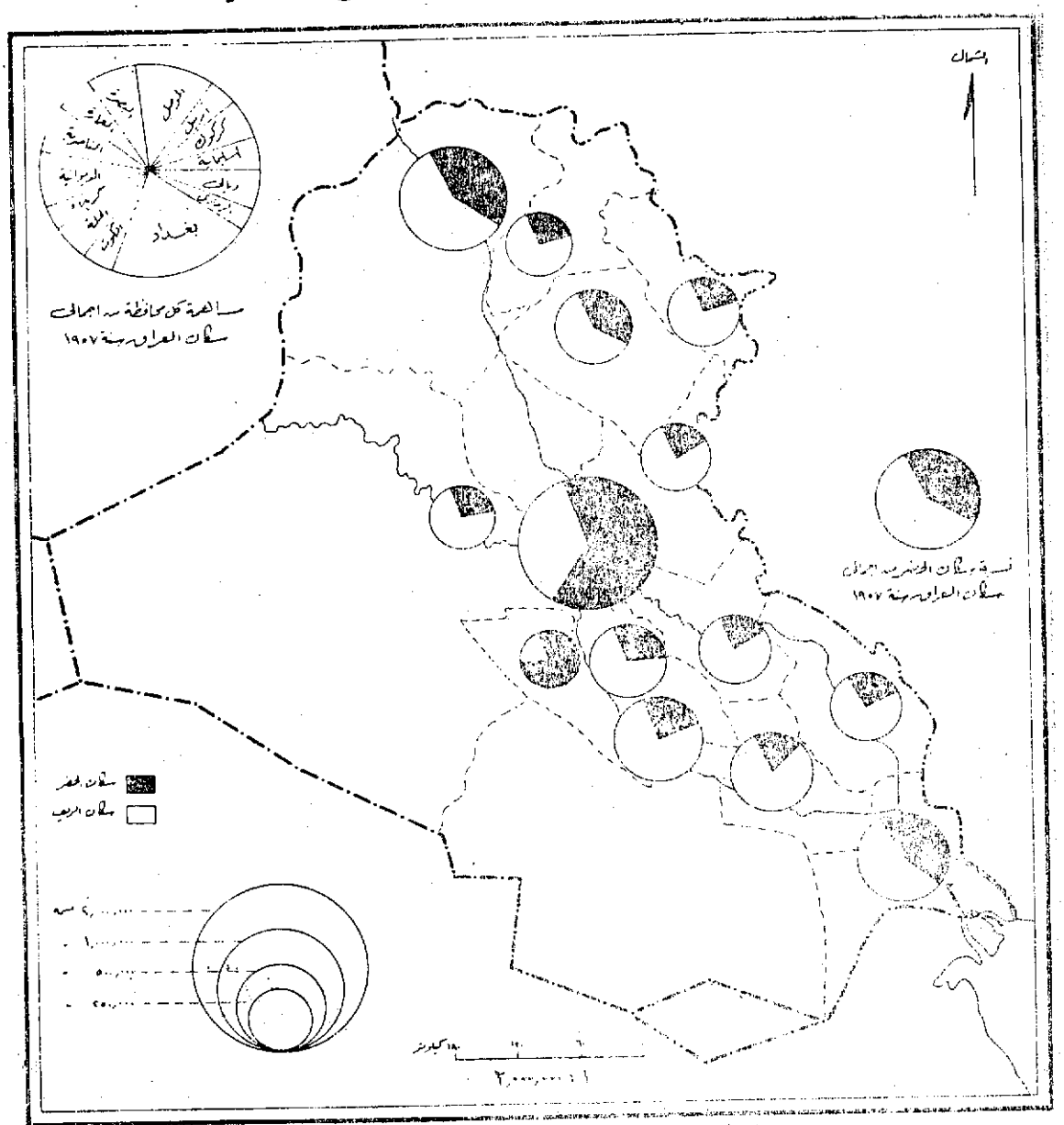

شكل (٢) توزيع السكان في العراق سنة ١٩٥٧
(الريف - الحضر)

جدول رقم «١١»

توزيع سكان الريف والحضر في العراق بين عامي ٥٧ / ١٩٦٥ (١)

المحافظة	١٩٥٧ سكان الريف العدد	١٩٥٧ سكان الحضر العدد	١٩٥٧ سكان الحضر ٪	١٩٥٧ المجموع	١٩٦٥ سكان الريف العدد	١٩٦٥ سكان الريف ٪	١٩٦٥ سكان الحضر العدد	١٩٦٥ سكان الحضر ٪	١٩٦٥ المجموع
الموصل	٤٤٤,٦٣٥	٢٧١,٥٧١	٥٩	٧١٦,٢٠٦	٥٦٤,٤٦٧	٦٢	٣٨٩,٦٣٥	٣٨	٩٥٤,١٠٢
أربيل	٢٠٠,٣٢٦	٧٣,٠٥٧	٧٣,٩	٢٧٣,٣٨٣	٢٢٦,٠٦٨	٦٢	١٣٤,٢١٧	٣٨	٣٦٠,٢٨٥
كركوك	٢٣٦,٠٥٢	١٥٢,٧٨٧	٦٠,٧	٣٨٨,٨٣٩	٢٣٨,٠٢٢	٥٢	٢٢٤,٠٠٥	٤٨	٤٦٢,٠٢٧
السليمانية	٢٢٥,٢٦٠	٧٩,٦٣٥	٧٣	٣٠٤,٨٩٥	٢٧٦,٩٧٢	٦٨	١٣١,٢٤٨	٣٢	٤٠٨,٢٢٠
ديالى	٢٥٣,٦٠٩	٧٦,٢٢٦	٧٦,٩	٣٢٩,٨٣٥	٢٦٣,١٢٥	٦٦	١٣٦,٩٢٧	٣٤	٤٠٠,٠٥٢
الرمادي	١٧٣,١٥٧	٦٢,٨٨٦	٧٣	٢٣٦,٠٤٣	١٩٢,٨٨٩	٦٢	١٢٣,٤٠٠	٣٨	٣١٩,٢٨٩
بغداد	٤٥٦,٩٩٠	٨٥٦,٠٢٢	٣٤,٨	١,٣١٣,٠١٢	١,٠١٥,٨٢٦	٤٨	١,١٠٨,٤٩٧	٥٢	٢,١٢٤,٣٢٣
الكوت	٢٢٥,٩٥١	٦٩,٩٤٨	٧٦,٤	٢٩٥,٨٩٩	٢٣١,٦٤٦	٦٩	١٢٣,٨٤٩	٣١	٣٣٥,٤٩٥
الحلة	٢٥٤,٠٠٤	١٠٤,٧٧٥	٧٠,٥	٣٥٨,٧٧٩	٢٨٤,٢٩٠	٦٤	١٦٣,٧٣٣	٣٦	٤٤٨,٠٢٣
كربلاء	٤٣,٨٦٥	١٧٣,٥١٠	٢٠,٢	٢١٧,٣٧٥	٩٢,٩٠٩	٢٨	٢٤٦,٧٨٣	٧٢	٣٣٩,٦٩٢
الديوانية	٣٩١,١٤٧	١١٩,٦٤٩	٧٦,٠	٥١٠,٧٩٦	٣٦٧,٢٨٨	٦٧	١٨١,٥٤٢	٣٣	٥٤٨,٨٣٠
الناصرية	٣٧٣,٢٢٤	٨٥,٦٠٤	٨١,٣	٤٥٨,٨٢٨	٣٦٤,١٣١	٧٠	١٣٥,٩٠٢	٣٠	٥٠٠,٠٣٣
العمارة	٢٤٦,٢٥٧	٨٣,٥٨٣	٧٤,٧	٣٢٩,٨٤٠	٢٤٢,٤٠٧	٧٢	١٠٤,٢٥٦	٢٨	٣٤٦,٦٦٣
البصرة	٢٦٧,١٢٥	٢٣٦,٢٠٥,٥٣	١,٠	٥٠٣,٣٣٠	٢٥٠,٦١٦	٣٨	٤٢٣,٠٠٧	٦٢	٦٧٣,٦٢٣
جملةالعراق	٣,٧٩١٠٦٢٢	٢,٤٤٥,٤٥٨	٦٠٪	٦,٢٣٧,٠٨٠	٤,٦١٣,٦٥٦	٥٦,١	٣,٦٠٧,٠٠١	٤٣,٩	٨,٢٢٠,٦٥٧

عمل الباحث .

«١» وزارة الداخلية : مديرية النفوس العامة : احصاء عام ١٩٥٧ (باستثناء نحو ٦٥ الف من البدو تقريباً).
وكذلك ملخص احصاء عام ١٩٥٦ (باستثناء ٤١ الف من البدو) .

على ابقاء سكان الريف في اراضيهم بصورة ايجابية ومثمرة ، كما سبقت الاشارة اليه آنفاً مما يدعو الى ضرورة العمل الجدي الوطني عامة